الشهادة الشفهية ورهاناتها في كتابة التاريخ المعاصر: بين الضوابط المنهجية وذاتية المحتوى

حالة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمدينة الجزائر 1931-1940

عفاف زقور*

مقدمة:

يتطلب التاريخ المعاصر استعمال عدة مصادر ومقابلتها للتحقّق من معطياتها وذلك لتوخي الدقة العلمية والتقرب من الحدث التاريخي كما حدث في ظرفه . ولا شك أن استعمال المصادر المكتوبة يط غى على شواهد المؤرخ للفترة المعاصرة؛ لذا أنتجت محاولة إيجاد فضاءات أخرى للدراسات التاريخية ما يسمى ب"التاريخ الشفه ي" الذي يساعد على مساءلة التاريخ الأكاديمي والرسمي وخلق تاريخ مضاد ونشيط؛ لأ ن إحياء المحلي العادي والبسيط يسمح بإعادة بناء الوطني والاستثنائي والمركب [1]. وهذا ما ينطبق على دراسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمدينة الجزائر 1931-1940. فما هي ضوابط الاستفادة من الشهادة الشفهية؟ وإلى أي حد يمكن توخي الدقة العلمية؟

I. الخطوات المنهجية للشهادة الحية: بين الخصوصية والضوابط العلمية

يجب مراعاة خمسة مبادئ منهجية وبنيوية في الشهادة الحية حسب الباحث أنطوان بروست Antoine Prost[2]: «لا ممنوع، ولا مراقبة للفرضية، وإنما احترام شرف الشاهد، وأهمية مكان الشهادة، وظرف إنتاجه ا أو عرضها، والأخذ بعين الاعتبار شخصية الشاهد وأخيرا التواضع».

1. اختيار الشهود

ابتكر التاريخ الشفهي لإعادة الاعتبار أو للأخذ بعين الاعتبار وجود تاريخ للأميين والمجهولين وأفراد بدون رتب وللناس العاديين. وهؤلاء نادرا ما أشارت إليهم الوثائق المكتوبة والتي هي كثيرة الثغرات وجزئية ومتحيزة. فمن هؤلاء الأفراد الذين يختارهم المؤرخ للعمل حولهم؟ وما هي خلفياتهم الاجتماعية والعائلية؟ وما أثر التربية والتكوين على اختياراتهم، ومن أين ينحدرون؟ ما هي مستوياتهم ومراكزهم[3]؟

يخضع اختيار الشهود إلى الإشكالية الرئيسية للبحث . وبالنسبة لبحثي حول "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نشأة وتطور الإصلاح بمدينة الجزائر 1931-1940" حيث توجّب علي الاهتمام بالدرجة الأولى بكيفية تطبيق الإصلاح في مدينة الجزائر بمنظور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وذلك عبر آلياتها التقليدية (مساجد ومدارس) والعصرية (نوادي، وجمعيات خيرية، وصحف، ومطابع) في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمدينة . ومبدئيا كان التعامل مع الشهادة الشفوية يرتكز على قلة قليلة ممن بقي من

* أستاذة مساعدة (أ)، جامعة حسيبة بن بوعلي.الشلف،الجزائر

الفاعلين التاريخيين البارزين لهذه الفترة . ومن خلال تطور البحث لم يعد يقتصر على هؤلاء الإصلاحيين كفاعلين رئيسيين إنما تطلبت الحاجة إلى الاستعانة بنوع آخر من هؤلاء الفاعلين /الشهود: معلمين، وتلاميذ، وأفراد العائلات الكبرى الفاعلة أو التي جمعتها علاقة بهؤلاء الفاعلين، أو المناصرين للحركة الإصلاحية، أو المعارضين لها كأنصار الزوايا وخاصة الوطنيين الاستقلاليين منهم..الخ.

تراوح سن هؤلاء الشهود بمختلف أصنافهم مابين 70 إلى 90 سنة. وتم استعمال شهادة خمسة شهود رجال وامرأتين في مذكرة الماجستير . ومن بين هؤلاء هناك فاعلين مباشرين في الحركة الإصلاحية (عبد الرحمن الجيلالي[4]، خضرة بوفجي[5]) وشهود عن هذه الحركة الإصلاحية فيما يتعلق بمدينة الجزائر (محمد الصالح رمضان[6]). وشخصيات وطنيات ذات توجه استقلالي (حفيز نفيسة[7]) وتلاميذ للحركة الإصلاحية وأنصارها (اسكندر مختار[8]).

تميز هؤلاء الفاعلون أو الشهود بتكوينهم الثقافي التقليدي (بالنسبة للرجال في المساجد والزوايا ثم المدارس الإصلاحية)، وشخصية واحدة تكونت في المدارس الفرنسية وهي شخصية وطنية وليست إصلاحية . وفي مجملهم شخصيات مناضلة ومجندة تتمتع بهيبة اجتماعية لحد الساعة، وشغلت في بعض الأحيان مناصب دينية –ثقافة ومن بينهم من اعتزل الساحة بعد الاستقلال . وحدث أن ربطنا علاقة وطيدة بمجرد مكالمة هاتفية وفي بعض الأحيان امتدت إلى لقاءات عديدة دون التمكن من ذلك، بإضافة إلى أن الواسطة التي من خلالها نصل إلى هذا الفاعل لعبت دورا مهما لاسيما إذا كان الفاعل ينظر إلى الباحث وكأنه ممثل عن الواسطة أو تابعا لها، وهذا ما حدث في أغلب الأحيان.

مساءلة الفاعلين يعني الإبحار في وعيهم، وإعادة إستراتيجيتهم في الفعل، وإيجاد الإجابات للأسئلة (لماذا) وجميع فروعها (بسبب ماذا) و(باسم ماذا)، وإخراج الضغوطات الداخلية والخارجية. ويجب التذكير بكل ما يدخل في نطاق السر أو السرية، وما هو خفي وحميمي وكل ما يتجنب ك تابته وينتقل عبر الشفوي فقط . وتغطي هذه الممارسات والمواضيع السرية حقلا واسعا من الدراسة؛ أي حول ما هو مسكوت عنه، ومراقب وممنوع، وما يجب أن يبقى مستورا[9].

2. إجراء المقابلة:

باتت استفادة المؤرخ من أعمال وتقنيات علم الاجتماع من الأمور المتعارف عليها . لذا ذكّر الباحث روبرت فرانك Robert Frank بضرورة الوعي بتعدد الأزمنة التي تتضمن الشهادة الحية مقارنةً مع المصدر المكتوب. وأشار إلى «وجود آنية ما بين بناء المصدر الشفوي والمؤرخ الذي يثيره » من جهة، ووجود « مسافة زمنية ما بين فعل أداء الشهادة وفعل رواية الشاهد»[10] من جهة أخرى.

تمّ ربط مختلف العلاقات بين الفاعلين /الشهود عبر العلاقات الشخصية وعلاقات الصداقة . وفي أغلب الأحيان تمت بمنازل هؤلاء (حفيز نفيسة، حضرة بوفجي، محمد الصالح رمضان، مصطفى بوغابة ...الخ) وفي

أحيان قليلة مكاتب عملهم (عبد الرحمن الجيلالي بوزارة الشؤون الدين ية) أو نضالهم (سيد علي عبد الحميد ومؤسسة 11 ديسمبر 1960). وجمعتني أغلب المقابلات على انفراد مع الفاعل /الشاهد إلا في حالات نادرة عندما يصطحب الشاهد فاعلا آخر لتقديمه لي.

برزت الأبعاد المتعددة للشهادة من خلال هذه المقابلات سواء البعد العلمي (الشهادة تسعى إلى الوصول إلى ماذا حدث بهدف المعرفة والمصداقية)، أو التذكيري (تهدف الشهادة إلى إبعاد النسيان بتنظيم النقل أو التحويل) وتجاوزته في أحيان كثيرة إلى بعد الوصية . فقد عمدت الفاعلات / الشاهدات في أغلب الأحيان إلى توصيتي أخلاقيا عن دوري في المجتمع كامرأة لها مستوى عل مي، وقد اعتبرن مستواي انتصارا لهن، بالاضافة إلى نقدهن للواقع وتظاهر المجتمع بما ليس فيه (التدين مثلا). وكذلك لجأ الشهود/الفاعلين إلى نقد أخلاقي– وصائي فيما يجب عمله وما لا يجب تكراره في المستقبل. أي انتقلت الشهادة من إعادة صياغة الفعل التاريخي وتحويله من كمونه في الذاكرة إلى فعل بزمن مجدّد للإعلام ولكن ليس هذا فحسب إنما انتقل إلى واجب آخر، وهذا هو البعد الأكثر إعلامية وجدلية وهو واجب الذاكرة.

2. 1. ضبط التقنية

بعد تحديد أسباب اختيارنا لشاهد معين، اتصلنا به عن طريق الوساطة في أغلب الأحيان والعلاقات الشخصية. وفتحت لنا مقابلة السيدة حفيز نفيسة باب الشهادات الحية وذلك لتفسير بعض ثغرات المصادر المكتوبة. واستعملت في بعض الأحيان مسجلة كلاسيكية (شريط سمعي) ومعظم الأحيان المسجلة السمعية من نوع MP4 نظرا لسهولة استعمالها وإمكانية تحميل محتوياتها مباشرة على جهاز الكمبيوتر ومن ثم حفظها على القرص المضغوط. ولم أقترح على الشهود استعمال الكاميرا لانطلاقي من فرضية عدم تلقائية الشاهد وتأثير ذلك على محتواها، ونظرا لرفض بعضهم التسجيل الصوتي في حد ذاته.

بعد اختيار الشهود وبدأ المقابلات التي خضعت مدتها الزمنية لبرمجة أعمال الشاهد والباحث حيث تراوحت مدتها كحصيلة نهائية لكل فاعل /شاهد ما بين ثلاث ساعات وعشر ساعات وأقلها كان ساعتين . وقد اختلفت في طريقة الحصول عليها من خلال طرح أسئلة موجهة ومحددة بناء على طلب الشاهد، وفي بعض الأحيان تطور الأمر إلى مقابلة أكثر اتساعا من خلال الجزئيات ال تي يطرحها الشاهد وتلفت انتباهي لأهميتها للبحث. وفي بعض الأحيان احتج وتساءل الشاهد لماذا أهتم بنقطة معينة عن حالة المجتمع أو علاقته بشخصية ما في حين قدمت موضوعي حول دوره التعليمي مثلا !. والشهادات التي دامت لمدة طويلة، حوالي عشر ساعات كحصيلة مجموع اللقاءات، هي عبارة عن سرد سيرة ذاتية . وهذه الأخيرة (السير الذاتية) اعتمدتها عندما لم يكن لدي معطيات نظرا لصمت المصادر المكتوبة عن ذكرها أو اقتضابها خاصة فيما يتعلق بالفاعلين المجهولين أو غير المتداولين من طرف الباحثين إلا فيما يتعلق بذكر أسمائهم (مثلا شهادة حفيز نفيسة، وشهادة بوفجي خضرة مؤسسة مدرسة شريفة الأعمال). ومن خلال هذه الطريقة (السير الذاتية) يمكن إدراك أهمية الشخصية من عدمها، وقد تفتح مجالات أوسع لإشكالية البحث في ظل سكوت المصادر المكتوبة حول نقطة معينة.

بدأت جميع مقابلاتي بتقديم موضوع البحث بصفة عامة مشيرة إلى مصادر تناول الموضوع، مؤكدة على أنها مصادر أرشيف معظمها فرنسي، في ظل نقص أو غياب الوثائق المكتوبة ذات المصدر الإصلاحي سواء فيما يتعلق بمسيرة تطبيق الإصلاح عبر المدارس والنوادي والجمعيات أو ببرنامج الإصلاح في حد ذاته . وذكرت بعض العناوين والنتائج المؤقتة لحصيلة الاطلاع على الوثائق الفرنسية لجذب انتباه الشاهد خاصة إذا تعلق الأمر بسيرته الذاتية، وكذلك لإقناعه بجدية العمل وأهمية شهادته، وقد اعتبر الفاعل /الشاهد في أغلب الأحيان شهادته هي مواصلة لمهمته أثناء الفترة المدروسة وسعى إلى إسقاطها على الفترة الحالية.

2. 2. محدودية الوسائل

استعمال المسجلة السمعية بما فيه من نقائص نظرا لتغييب لغة جسد الشاهد ومضامينها التفسيرية، إلا أن بعض الشهود رفض حتى استعمال هذه التقنية أو رفض تسجيله لربطه بين هذه الأداة والصحافة . فلجأت إلى كتابة أجوبتهم عن أسئلتي المحددة بناء على طلبهم، وهذا صعب بسبب تسجيل وتحديد تفاعلهم مع الأسئلة في حد ذاتها (صمت وخفض ورفع للصوت وعدة جزئيات أخرى). ولجأت عند اللقاء الثاني مع نفس الشاهد إلى إثارة نفس المحتويات للتأكد من الحدث أو مما رواه الشاهد في اللقاء السابق ولتنشيط ذاكرته لإضافة بعض الجزئيات. ويزيد من صعوبة هذا العمل إن كانت الشهادة عبارة عن بيوغرافيا ذاتية، وهذا ما حدث مع بوفجي خضرة مؤسسة مدرسة شريفة الأعمال. وفي ظل غياب الشهادات وسكوت المصادر المكتوبة تحولت "ذاكرتها" إلى "تاريخ". وفي بعض الأحيان لم أفلح في عقد لقاء ثاني مع الشاهد لإطْلاعه على فحوى شهادته وهذا ما حدث مع عبد الرحمن الجيلالي، والذي اعتذر عن لقاءات أخرى لأسباب متعددة والأرجح أن واسطتي لم تكن محل ثقة كبيرة من الشاهد الذي اعتبرني ربما امتدادا له.

3. حفظ الشهادة

سهّل التطور التكنولوجي الرقمي عملية الرجوع إلى الشفهي . ونوعية الحفظ من ناحية الصوت والصورة والنص يمنح مجالا أوسع وسهولة أكبر في إيصالها وتوزيعها واستثمارها وتقييمها[11].

بعد إجراء المقابلة تطرح قضية حفظها واستعمالها من طرف مؤرخين آخرين رغم صعوبة حفظ الوسائل السمعية. وبالتالي تطرح قضية الحفظ أو الأرشيف الشفهي من الناحية التقنية والناح ية الأخلاقية. وإن كانت الأولى معروفة نظرا لصعوبات مادية يمكن تجاوزها مع تقدم التكنولوجيا، ولكن يبقى الإشكال مطروحا حول استعمال الشهادة التي بناها مؤرخ في ظرف معين بإثارة أسئلة معينة في ظرف معين فبنيت بصيغة معينة ضمن الظرف العام لمن أجرى المقابلة والتي تمت مقابلته (السائل/المجيب). ويمكن للشاهد أن يمنح ثقته لمؤرخ معين في طرح قضايا بحد ذاتها (الحياة الشخصية للمناضلين في فترة معينة، الصراعات بين الأفراد، وعن تقييمه أو رأيه الشخصي في موضوع معين) فكيف يسمح المؤرخ (السائل) باستعمالها من طرف مؤرخ آخر وبأي مقياس؟ وكيف يؤولها هذا المستعمل الجديد والذي وإن أحاط بالظرف المنهجي العام لجمع وبناء الشهادة لا يمكن أن يحيط بالعلاقة أو مستوى الثقة بين الشاهد كفاعل لحدث أو شاهد عنه والمؤرخ وصياغة هذه الشهادة.

4. نوعية النتائج

4. 1. النوع الأول: يمكن تسميته الشهادة المعلوماتية . بعض الشهود يمنح توضيحات جديدة حول سلسلة لأحداث معينة وحتى وإن أخذنا هذه المعطيات بحذر فيما يتعلق بكل تأكيد يعرضه الشاهد كإعلان أو كشف بطريقة مختلفة[12]. فقد استطعت الوصول إلى بعض الفاعلين الإصلاحيين بمحض الصدفة في محاولتي تفسير بعض ما بدا لي وكأنه تحالف أو تكتل ما بين بعض العائلات الفاعلة بمدينة الجزائر في تمويلها أو رئاستها لآليات إصلاحية كنادي الترقي، وجمعيات خيرية كجمعية الزكاة وجمعية الخيرية الإسلامية . ولم أجد تفسيرا أو معطيات للتفسير في الوثائق المكتوبة بمختلف مصادرها . ولذا نصحني أحد أساتذتي باللجوء إلى إح دى العائلات الكبرى وهي عائلة حفيز من أجل معرفة العلاقات الاجتماعي ة والاقتصادية بين هذه العائلات، وكانت السيدة حفيز نفيسة هي المفتاح لمعرفة معلمتها للغة العربية بوفجي خضرة، والتي تبين فيما بعد أنها مؤسسة المدرسة الوحيدة للبنت المسلمة "شريفة الأعمال" بالقصبة.

مكنتني شهادة حفيز نفيسة حول علاقات النسب بين العائلات الكبرى بمدينة الجزائر، وبعض نشاطاتها الاقتصادية، وعاداتها الاجتماعية من تفسير بعض الأحداث التاريخية التي ذكرتها الوثائق الفرنسية خاصة الاستقالة الجماعية للمجلس الإداري لنادي الترقي سنة 1935. أما شهادة بوفجي خيرة (المولودة سنة 1916) من خلال لقاءاتي المتكررة معها (2006-2007) منحتنا معطيات ميدانية عن نشأة مدرسة "شريفة الأعمال"، والبرنامج التعليمي، وعلاقاتهم مع مختلف الشخصيات الإصلاحية، وهي نقاط سكتت عنها مختلف المصادر المكتوبة أو أشارت إشارات طفيفة إلى بع ض أحداثها . وكذلك أفادتنا شهادتها فيما بعد لمعرفة مساهمات تلميذات المدرسة في الثورة التحريرية ومسار المدرسة بصفة عامة فيما بعد 1954، وتفاعل مجتمع القصبة مع مختلف الأحداث التي عرفتها فترة الثلاثينيات والتغييرات الحاصلة أثناء الثورة . إذن تسد الشهادة الشفوية بطريقة مهمة ثغرات الوثائق المكتوبة[13].

4. 2. النوع الثاني: الذي يمكن تسميته بالشهادة الكاشفة أو المبينة للمحيط أو المحيط الحميم والحالة العقلية أو الروحية، هذا النوع من الشهادة الذي سمح بتجديد خطاب متناقض . والاهتمام الأكبر لا يعطى للمعلومات الرئيسية ولكن للتعابير والصور المسجلة والمشتركة بين مجموع الشهود [14]. كاستعمال بعض المصلحين بعض القوالب اللغوية في التعبير عن رؤيتهم للمنافسين، مثلا كلمة "همجيين" و "جهلة" في الإشارة إلى خصومهم أثناء الثورة تفتح آفاقا لمجالات جديدة للبحث . إلا أن هذا الأمر طرح إشكالا في تحويل الشهادات الشفوية من لغة الشاهد (وهي دوما الدارجة أو العامية، وأحيانا الدرجة القريبة من الفصحى ونادرا الفصحى أو اللغة الفرنسية.) إلى اللغة الفصحى وفقدانها للشحنة الثقافية والعاطفية عند تحويلها إلى نص مكتوب لاستثمارها في موضوع البحث. فمثلا ذكر أحد الشهود في إشارة إلى صراع الإصلاحيين مع الاستقلاليين : «أنقولك بابا ويمّا اتضاربوا في الدار! عيب! ما نقدرش» فعند تحويلها إلى الفصحى تفقد شحنتها العاطفية ومعنى صياغتها.

II. آفاق الشهادة الحية: صعوبات البناء وخصوصية الاستثمار

استعمال الوثائق المكتوبة ذات المصدر الفرنسي إلى جانب تقاطعها مع الشهادة الشفوية طرح عدة إشكاليات عميقة من عدة أوجه . سواء في استعمالنا لمصدر للتأريخ يتميز تقنيا عن الوثائق المكتوبة على مستوى التسجيل والحفظ ثم توظيف هذه المادة الحية في كتابة التاريخ؛ أي إشكالية تعامل المؤرخ مع "الأحياء" لا مع "الأموات". وقد دعمت الشهادة الشفوية في أحيان كثيرة الوثائق المكتوبة وزعزعت ثقتنا بها في أحيان أخرى . فإن كانت الوثائق المكتوبة ذات المصدر الفرنسي طرحت إشكالية تأريخ مستعمِر لمستمَعر من وجهة احتلالية فإن الشهادات الشفوية سواء للإصلاحيين أو الوطنيين تعاكس هذه النظرة من جهة وتطرح إشكالا آخر حول لمن نؤرخ؟ هل باستعمالنا لبناء جديد لتاريخ فردي أو تجربة فردية يمكن تفسير أو كتابة تاريخ للجماعة؟ وبالتالي حول العلاقة بين التاريخ والذاكرة من جهة وما بين الذاكرة الفردية والذاكرة الجماعية من جهة أخرى . وإذا كان استعمال "التاريخ الشفهي" هو مواجهة للمشكل الرئيسي المتمثل في رحيل آخر الشهود فهو في نفس الوقت مواجهة التعقيد المتقاطع لمجموع الشهادات وعمل الذاكرة[15].

إذن غذّت مجددا الشهادات الشفهية الفردية الدراسات التاريخية بإشكاليات متعددة ومركبة حول الذاكرة والنسيان، وكذلك حول الرابط بين الذاكرة الجماعية والذاكرة الفردية . فكيف نتذكر؟ ولماذا نتذكر؟ وماذا نتذكر؟ ومن يتذكر؟ وبأي شكل نتذكر ولماذا ننسى؟ وكيف ننسى؟ وما الذي ننساه؟[16].

طرح تضارب الشهادات الشفوية فيما بين فاعلي الاتجاه الإصلاحي نفسه أو في علاقاتهم مع الاتجاهات الأخرى إشكالية حول جدوى استعمال هذا المصدر أو مدى فاعليته لتوخي الموضوعية للتقرب من الواقع التاريخي في ظل البناء المحكم لحجج الفاعلين أو الشهود وندرة ما يقابلها من الوثائق المكتوبة . ودون تجاهل الشحنة العاطفية أو الذاتية للفاعل/الشاهد أثناء إعادة بناء الحدث في ظل ظروف مغايرة تماما لواقع التجربة السابقة.

يضعنا محتوى الشهادات إلى حد الساعة أمام إشكال أعمق في كيفية استعمالنا لها . وإن كنت اكتفيت في مرحلة الماجستير بالاستعمال المعلوماتي للشهادة الحية فحسب لتغطية الثغرات في الوثائق المكتوبة إلا أن الأمر يبدو أكثر حساسية بالنسبة لموضوع ا لدكتوراه حول "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين : نشأة وتطور الإصلاح بعمالة الجزائر 1925-1956"، نظرا لحساسية الفترة التاريخية المتناولة للثورة التحريرية . واحتدام الصراع بين المناصرين والمعارضين لكلا الطرفين وتقديم كل طرف لوجهة نظر مبنية على حجج منطقية قوية يصعب ترجيح هذا عن ذاك، وخاصة أن المعلومة مشحونة بكم هائل من الصراعات وصور متضاربة "للبطل/الضحية".

III. الذاكرة والتاريخ: الشهادة الشفوية و"التاريخ النسوي"

تطرح إشكالية الشهادة الشفوية بالدرجة الأولى مسألة الذاكرة والتي ليست هي التاريخ بطبيعة الحال، ولكن لا يمكن للمؤرخ تجاهلها. ويتعلق الأمر بالنسبة للمؤرخ في معرفة أنه لا يكتب التاريخ؛ بل يجعله ممكنا فقط . هذا التمييز يفترض إعادة اختلاق أو ابتكار أشكال عرض الشهادة الشفوية[17].

طرح قضية المرأة كموضوع تاريخي يسمح باستنطاق المصادر المكتوبة والذي يعتبر ممارسة مثرية لكنها في أغلب الأحيان مكبوتة لأن المصادر تهتم بالرجال والمسائل التي يطرحونها [18]، ووضع الدراسات التاريخية المتعلقة بالمرأة في الجزائر ليس موضوع هذا المقال [19]. لانجاز أطروحة الدكتوراه حول موضوع الإصلاح بعمالة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1925-1956 فتحت لنا عن طريق الصدفة أبواب كثيرة للشهادة الحية مع فاعلين إصلاحيين وخاصة فاعلين وطنيين لهم ثقافة إصلاحية أو درسوا بمدارس جمعية العلماء ثم التحقوا فيما بعد بصفوف الثورة. فمثلا تسجيلنا لشهادة سيد علي عبد الحميد [20] منحتنا فرصة لقاء بعض الشخصيات النسوية الفاعلة كتسجيلنا لشهادة غنية بلقايد حول مساهمتها أثناء الثورة . وإن كانت لا تصب في موضوع بحثنا إلا أنها تخدم مجالا آخر في مساهمتنا في فرقة البحث حول مساهمة المرأة والأسرة خلال الثورة . بالإضافة إلى شهادة المرحوم بلكحل لعروسي وابنته ليلى . وكذلك ومصطفى بوغابة الفاعل بجمعية العلماء بعمالة قسنطينة وفيما بعد بجبهة التحرير وكذلك مجموعة من الفاعلين الآخرين.

المفارقة كبيرة بين صور الخطابات حول المرأة والفقر المعلوماتي الواقعي والتاريخي فيما يتعلق بها . لأن تاريخ وذاكرة المرأة محجوبة أو مغيبة في المجتمع وقليلا ما ضبطت كموضوع تاريخي، لغيابهن أو تغييبهنّ من الوثائق المكتوبة كالأرشيف وقليلا ما أشارت إليها الصحافة (ذكر في بعض الأحيان المرأة الإصلاحية وحضور تلميذات المدارس للحفلات، والإشارة إلى مكانة المرأة في المجتمع، وبعض المقالات لبعض تلميذات المدارس كزهور ونيسي) وبالتالي الوثائق المكتوبة لا تمثل الحيادية، ولكن تلخص الاختيار المعلن أو الضمني. وتعيد المصادر الشفوية الوجود للنساء بترميم أفعالهن وأفكارهن، وهذه الطريقة تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن المنهجية التاريخية [21] للخلط المبدئي عند البعض بين البحث التاريخي والمساعي النضالية.

لا يجب أن يقتصر "تاريخ المرأة" على صور "الضحايا" أو "البطلات" ولكن يجب أن يشكلنّ مواضيع لتاريخ شامل. وبما أن الذاكرة هي إعادة بناء الماضي متموضعة في الظرف التاريخي فإن الدور الاجتماعي التقليدي الممنوح للمرأة يؤثر على استحضار حياتهن . وبالتالي يملنّ إلى تصغير مجهوداتهن خاصة حول تدخلاتهن في الميدان "لم أفعل شيئا مهما " وهذه الجملة تشكل جزءا من تدخلاتهن وينسبنّ عادة الفضل إلى رجل ما (أب، أخ، جار). وعلى المؤرخ أن يَعُدّ هذا الاتجاه أثناء المقابلة و /أو تحليل إلتواءات خطابات النساء حول سلوكهن وممارساتهن الفعلية. ونظرا لصمت الوثائق المكتوبة وعدم وجود ما يقابلها من الشهادات بنفس الوزن المعلوماتي فإن "ذاكرتهنّ" تتحول إلى ما يشبه "التاريخ".

يسهل مبدئيا تعامل الشاهدة مع باحثة ويسمح بالتطرق لمواضيع خاصة فيما يتعلق بالجسد من جهة، ويحمل كذلك نوعا من التواطؤ الذي يغذى في بعض الحالات (حالات التعذيب أثناء الثورة، علاقات المناضلين والمناضلات ببعضهم). لذا قد يسبب إحراجا للسائلة أو المؤرخة وضع المستجوَبَة موضع المقابلة مع بعض المصادر

المكتوبة. ورغم وضعية "تاريخ المرأة" في هذه المصادر فهذا لا يعني أن تصبح شهادتها الشفوية تاريخا إنما يخضع لجميع مقاييس الشهادة الشفوية في مقارنتها مع المصادر الأخرى[22].

خاتمة

يتوجب على المؤرخ الذي يستعمل الشهادة الشفوية أن يتقبل تباين وسائل البحث، والتفكير في شروط إنتاج الشهادة، واختبار أشكال غير منشورة في المقابلة ونقد المصادر . وتعلم كيفية تحكيم عدة "رؤى" أو عدة "مقاييس" للتحليل. ومحاولة المؤرخ أن يكون أخصائي نفساني وفي نفس الوقت أرشيفي، ولغوي ومختص في علم الاجتماع، ووثائقي وفي نفس الوقت مختص في علم الأجناس، وتقني صوت وفي نفس الوقت مهرب ذاكرة passeur de mémoire[23].

تبقى الشهادة الحية مصدرا بحد ذاته بالرغم من التناقضات المنه جية أثناء الجمع، والاستعمال، والحفظ إلا أنها تبقى ثرية في نهاية الأمر . والأخذ بعين الاعتبار الشهادات الشفهية يمنح في بعض الأحيان تحاليل مضادة أو مختلفة. واستعمال أو إدراج الشهادة الحية بأسلوب الشاهد في العرض أو السرد التاريخي هو أكبر إشكال وبالتالي من يصبح المؤرخ هل الباحث أم الشاهد؟ والرهان الأكبر الذي بقي إثباته هو أن "التاريخ الشفهي" ليس تاريخا إنما اختبار للتاريخ، وتجربة لماهية التاريخانية historicité عبر بناء وثائق آنية وحية[24].

الهوامش

[1] Duclert Vencent, Archive orale et recherche contemporaine. Une histoire en cours, Sociétés et Représentations 200/1, n° 13, p. 69-86.

[2] Prost Antoine; "Déplorable leçon d'histoire", Libération (25 Juillet 1997); in: Gomart Thomas, Quel statut pour le témoignage oral en histoire contemporaine ?, *Hypothèses* 1999- 1, p 103 - 111

[3] Descamps Florence, Les sources orales et l'histoire: une difficile et tardive reconnaissance. (in) Les sources orales et l'histoire. Récits de vie, entretiens, témoignages oraux. Ed Bréal, 2006. p 33.

[4] من مواليد 1908، مدرس مدرسة الشبيبة الإسلامية، أكبر مدرسة إصلاحية بالعاصمة خلال 1931-1940.

[5] من مواليد 1916. مؤسسة ومدرسة بمدرسة شريفة الأعمال أول مدرسة للبنت المسلمة بالقصبة سنة 1934.

[6] من مواليد 1914/10/24 تلميذ ابن باديس، معلم ثم مفتش للمدارس الإصلاحية، توفي سنة (2009. ؟)

[7] من مواليد 1917/05/18 من إحدى العائلات الكبرى بمدينة الجزائر.

[8] اسكندر مختار، اللقاء الأول 2006/07/30، نادي الترقي، الجزائر.

[9] Descamps Florence, Les sources orales et l'histoire…, op.cit . p 35.

[10] R. FRANK, « Questions aux sources du temps présent », dans *Questions à l'histoire des temps présents*, A. CHAUVEAU et P. TETART dir., Bruxelles, 1992.(In) Gomart Thomas,op.cit.

[11] Descamps Florence, Les sources orales et l'histoire…, op.cit . p 29.

[12] Gomart Thomas, Quel statut pour le témoignage oral , op.cit, p 103 - 111

[13] Duclert V, op.cit.

[14] Gomart Thomas, op.cit.

[15] Duclert, op.cit.

[16] Descamps Florence, Les sources orales et l'histoire, op.cit . p 36.

[17] Duclert, op.cit.

[18] Dermenjian Geneviève et Loiseau Dominique, Les sources orales et l'histoire des femmes et du genre. (in) Les sources orales et l'histoire. op.cit. p 212.

[19] انظر: El-Korso Malika , Une double réalité pour un même vécu.

[20] من مواليد 1921. تلميذ مدرسة الشبيبة وعضو حزب الشعب وفيما بعد جبهة التحرير بمدينة الجزائر.

[21] Dermenjian (G) et Loiseau (D), op.cit..

[22] Dermenjian et Loiseau, op.cit, p 213-217..

[23] Descamps (F), op.cit. p 37.

انظر كذلك : Descamps (F), Constituer et exploiter la source orale en histoire; (in),les sources orale, op.cit, p 37.

[24] Duclert (V), p. 69-86.